

تأثير الحراك الديمقراطي العربي على الوضع الفلسطيني

ورقة مقدمة لمؤتمر "عشرون عاماً على إعلان اوسلو وخمسة وعشرون عاماً على إعلان الاستقلال في الجزائر": مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ٢٧ و٢٨/٩/٢٠١٣.

فيصل حوراني*

تمهيد

منذ إعلان اتفاق اوسلو، ثابرتُ على إبراز نقاط بعينها في معرض التحليل النقدي لهذا الاتفاق وتطبيقه أو تعثر التطبيق. وقبل عشر سنوات، تحدثتُ هنا، في رام الله، في مؤتمر فكري انعقد لتقييم حصيلة السنوات العشر، فبلورتُ في حديثي النقاطَ كلها التي سبق أن تناولتها مُتفرقة. وها أنذا أرى الآن أن تلك النقاط ما تزال صالحة لأنطلق منها في حديثي في هذا المؤتمر الذي تعقده مؤسسة الدراسات الفلسطينية بعد انقضاء عشرين سنة على الاتفاق ذاته. وهي هذه التي أوجزها في ما يلي:

النقطة الأولى: هي التي تُجسّد قاعدة تنطبق على أيّ اتفاق ينعقد بين طرفين متعاديين. فأهمية الاتفاق في هذه الحالة لا تنبع من نصوصه، وحدها، بل تنبع، أولاً وأساساً، من طبيعة الطرف الذي ينعقد الاتفاق فيه، هل هذا الطرف موائم لهذا الطرف أو موائم للطرف الآخر أو هو موائم لطرفيه كليهما. وقد انعقد اتفاق اوسلو في ظرف كان كلّ ما فيه موائماً لإسرائيل وغير موائم للطرف الفلسطيني. ولئن بثّ الاتفاق وعوداً على الجانب الفلسطيني فإن الطرف لم يكن ليأذن بتحقيق هذه

* كاتب فلسطيني.

الوعد، حتى لو صاغتها عباراتٌ مستقيمة الدلالة، فكيف وقد جاءت هذه الوعود في عبارات ملتوية وغامضة! والواقع أن التفكير الرغبي لدى فريق أو سلو الفلسطيني تضافر مع التضليل المتعمد متعدد المصادر، ففتن بعض الراغبين في تحقيق السلام، وبضمنهم ناس حسنو النيّة.

النقطة الثانية: باتفاق أو سلو، ارتهنت إسرائيل قيادة م.ت.ف. وناسها لإملاءات القوة الإسرائيلية المتفوقة. وفي تطبيق الاتفاق، اتبعت إسرائيل نهجاً يُطوّق القيادة الفلسطينية وناسها ويجرد الجانب الفلسطيني من عناصر قوته ويحول بينه وبين تأسيس عناصر قوة جديدة. وفي السياق، تعمدت إسرائيل دفع المفاوضات الفلسطينية إلى تخفيض سقف مطالبه أولاً بأول، كما تعمدت تهيئة الجمهور الفلسطيني لاعتیاد الرضوخ لإملاءات القوة والقبول بالتخفيض. وأملت إسرائيل في أن يجيء وقتٌ تتلاشى فيه مطالب الفلسطينيين الوطنية فيما هي تواصل بالاستيطان وغيره خلق وقائع حلّها المنفرد على الأرض، فيعجز الفلسطينيون عن تحقيق مطالبهم إذا ظلوا متشبثين بها.

النقطة الثالثة: في ظل اتفاق أو سلو، اشتدت القبضة الإسرائيلية على المصير الفلسطيني، وواصلت إسرائيل سياستها التقليدية التي تستهدف تدمير البنى التحتية، الروحية والمادية، للشعب الفلسطيني. ولأن البنى التحتية هذه هي التي تنتج، في العادة، البنى الفوقية وتؤذن بتجديدها كلما اقتضى الأمر، فإن إسرائيل استهدفت الحيلولة دون تطور المجتمع الفلسطيني، ما عني أن تتعقّ النخب والهيئات التي تقود هذا المجتمع وتتهرأ دون أن يتمكن المجتمع، هذا، من إنتاج نخب وهيئات معافاة تحل محلّ ما تهرأ. والذي حدث، كما أمكن رصده حتى بالعين المجردة، أن إسرائيل استكملت، في سنوات أو سلو العشرين، خصوصاً منذ العام ٢٠٠٠، تدمير معظم البنى التحتية في الضفة والقطاع المحتلّين، وحوّلت أكثر من ثلثي سكانهما الفلسطينيين إلى ناس يعيشون على الغوث ولا يستطيعون أن ينتجوا ما يحتاجون إليه. وقد تجلت نتائج هذا التدمير تبعاً، فوهنت البنى الفوقية، وتشردمت، وتقسمت، وتفاقت مظاهر الفساد السياسي والتنظيمي والمالي، وتواترت الإقتسامات، وأطرد تبدّد السمات المشتركة التي تُبقي الشعب شعباً وتصون وحدته، واكتمل، أو كاد، العجز عن تكوين بنى جديدة معافاة.

النقطة الرابعة: قبل ١٩٤٨ وبعده، جرى الكفاح الوطني الفلسطيني ضدّ تحالف قوى متفوقة ومصممة على إلغائه وجوده الوطني، وظل من العسير أن يظفر هذا الشعب بتحقيق أيّ من حقوقه الأساسية. غير أن هذا الوضع لم يبلغ، في أيّ وقت قبل أو سلو، حقيقتين ساطعتين اقترن وجود كل

منهما بوجود الأخرى: سعة المقاومة الفلسطينية لهذا التحالف وشدتها وعظم التضحيات التي بُذلت في سياقها، من جهة، ودور هذه المقاومة في محيطها العربي، خصوصاً تأثيرها العميق في منع استقرار العلاقة بين الدول الامبريالية وبين الأنظمة والقوى العربية التابعة لهذه الدول، من الجهة الأخرى. وقد كان الدور الذي لعبته المقاومة الفلسطينية قبل ١٩٤٨، وبعده، خصوصاً بعده، شديد الفعالية في التحفيز على شتى أشكال المجابهات التي تنهك فيها الأنظمة والقوى العربية المهيأة بحكم طبائعها للوقوف في وجه إسرائيل ولفيها الإمبريالي. كما كان هذا الدور فعالاً، أيضاً، في تأثيره على القوى والأنظمة التابعة للإمبريالية. وهذا الدور، بوجهيه هذين، هو الذي أسهم مع عوامل أخرى في إطلاق مقولة أن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى وموضع إجماعهم، وهو الذي أبقى العمل العربي المشترك مجتهداً في مواجهة إسرائيل لعقود كثيرة، أكثر مما هو مجتهد في أي مواجهة أخرى.

بموافقتهم في اتفاق اوسلو على طي المقاومة الساخنة للاحتلال الإسرائيلي، وبقبولهم التفاوض مع إسرائيل نهجاً وحيداً في السعي إلى تسوية معها، وبتوجههم إلى استرضاء الولايات المتحدة والتعويل على الأنظمة العربية التابعة لها أو المستكينة أمامها، بهذا، وبما يماثله، قوّض المفتونون باتفاق اوسلو انفسهم بأنفسهم أهم الأسس التي انبنى عليها الدور الفلسطيني في الساحة الإقليمية والأخرى العالمية؛ طق شرش الحياء في وجوه حكام التبعية العرب، فتهافت هؤلاء على خدمة الأسياد جهاراً نهاراً، وصار بإمكانهم أن يتهافتوا على خدمة إسرائيل سراً وعلناً، كما صار بإمكانهم أن يحجبوا العون عن الفلسطينيين، وأمكن أن يفعلوا هذا كله دون أن يخشوا أي عواقب. والحاصل أن غياب الدور الفلسطيني، وهو الذي كان يحول دون استقرار العلاقة الخطيرة بين الإمبريالية وبين الأنظمة العربية التابعة لها، قد رفع سوية تأييد الأسياد الإمبرياليين لإسرائيل و أطماعها السابقة والمستجدة إلى ذرى غير مسبوقة.

النقطة الخامسة: في سنوات اوسلو وبتأثيره، مع الانحدار المتواتر في الحال الفلسطيني الإجمالي نحو العجز، استفحلت سطوة الأوهام وسوء التقدير. ويمكن أن يُعدّ في مقدمة الأوهام وهم اقتراب التوصل إلى تسوية متوازنة مع إسرائيل، وهم الدمج بين مرحلتي التحرر من الإحتلال وبناء الدولة المستقلة، وهم فصل الصلة الثابتة والدائمة بين العدوانية الإسرائيلية وبين العدوانية الأميركية. أما سوء التقدير، فما أكثر ما يمكن أن يُعدّ من مظاهره ونتائجه! وفي صلب هذه النقطة يكمن خطأ

أخطاء اوسلو الفكري: إلغاء الفهم العلمي للواقع وتطورات، وإحلال الرغبات محلّ الواقع، وتغيب التمييز بين الواقع والوهم.

سمات عامة للحراك العربي

ما ذُكر أعلاه وما أغفل ذكره مما يماثله أسهما في تشكيل الوضع الذاتي الفلسطيني المائل أمامنا الآن عشية بداية العقد الثالث من سنوات اوسلو، الوضع الذي وصفه من سبقوني وسيصفه من سيتحدثون بعدي. في هذا الوضع، كما أُجيز لنفسي أن أوجز وصفه، لم يبق من الحركة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت بعد ١٩٤٨ إلا مزقٌ واهنة، ولم يعد الطريق سالكا أمام تشكل حركة وطنية جديدة معافاة. إنه وضع يُجسّد قاع الفشل كما يجسّد الجمود الذي لحق بحركة تحرر وطني كانت في وقت سابق مائة الدنيا وشاغلة ناسها. والجمود، عندي، هو أخطر من الفشل. فالفشل قد يعني بقاء كل شيء على حاله. أما الجمود فيعني التراجع. وها هي ذي نتائج التراجع ماثلة أمامنا: انسدادُ طريق التسوية ومثله انسداد طريق المقاومة المسلحة الفعالة؛ والانقسامُ غير القابل للرتق؛ والفسادُ متعدد الوجه الذي تحوّل في سنوات اوسلو العشرين إلى ظاهرة مستقرة لا فكّك منها؛ والحصارُ المعلن المفروض على غزّة حتى مع هيمنة الرغبة في التهدئة؛ والحصارُ غير المعلن المفروض على الضفة حتى مع استمرار التنسيق الأمني؛ وأطراد نهب الأراضي وبناء المستوطنات الإسرائيلية؛ وما إلى هذا مما لا يبيح المجال المتاح تعداد كنهه.

لكن، لأن ما يحفز على التطور في المحيط العربي ليس هو العامل الفلسطيني وحده، فإن العوامل الأخرى الحافزة فعلت فعلها في هذا المحيط، فلم يُحلّ فيه الجمود الحالّ في الساحة الفلسطينية. وحين انقضى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أذنت الأوضاع التي كانت قد تشكّلت في عدد من الدول العربية بانطلاق موجة جديدة من موجات الحراك الديمقراطي المتعاقبة في هذه الدول. وما يزال هذا الحراك مستمراً في النحو الذي تابعناه خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، وأغلب الظن أنه سوف يستمر ويشتدّ ويتسع، فيشمل دولاً أخرى، إذا لم تفلح الجهود المضادة المبدولة لإجهاض الحراك والجهود الأخرى المبدولة لتشويبه وحرفه عن أهدافه.

هذا الحراك أطلق عليه المفوتونون به وصف الربيع العربي، وسمّاه بعض هؤلاء ثورةً أو ثورات،

وتعددت الأوصاف التي ترك انطباعاً بأن ما يجري هو الحراك الأول من نوعه. أما عندي، وفي ظني أن هذا هو ما يظهره الفهم العلمي لهذا التطور، فإن ما نشهده يُشكل موجة أخرى من موجات العمل المتواتر لاستكمال الثورات الوطنية الديمقراطية في شتى بلدان العالم العربي، الثورات التي بدأت إرهاباتها الأولى مع بداية تبلور بُنى رأسمالية حديثة، في أواخر القرن التاسع عشر، والتي أفرزت، أول ما أفرزت، الثورة العربية الكبرى في العام ١٩١٧، الثورة المؤودة كما ينبغي القول. وقد ينبغي أن نضيف أن الموجة التي نشهدها الآن ربما كانت هي الأعنف والأشدّ صخباً من الموجات التي سبقتها، دون أن تصير بسبب هذا فريدة في نوعها. كما قد ينبغي أن نضيف أيضاً أن الجهد الجاري لوأد هذه الموجة أو تشويهاها وحرفها عن أهدافها ربما كان هو الأقوى، دون أن يصير بسبب هذا مختلفاً.

الموضوع الذي أوكل إليّ تناوله، هنا، هو موضوع تأثير الحراك الديمقراطي العربي في موجته الأخيرة هذه على الوضع الفلسطيني، أي تأثير هذا الذي يحتدم في العالم العربي على حاضر الحركة الوطنية الفلسطينية ومستقبلها، وعلى مآل الجهود المكرسة للتحرر من الإحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من الظفر بحق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وفي الاستجابة لما نُدبْتُ له، لن أقدم، هنا، دراسة، بل أقدم ورقة رأي تستند، بالطبع، إلى ما أنجزته من دراسات وما أتيح لي أن أطلع عليه من الدراسات الكثيرة التي أنجزها غيري.

لم يشهد تاريخ العمل الوطني الفلسطيني، هذا الممتد منذ بداية الإحتلال البريطاني، حالة تجمدت فيها قدرة الحركة الوطنية على الفعل ورد الفعل أسوأ من الحالة الراهنة. ولم يحدث أن امتدت أيّ فترة تجمّد سابقة أطول مما امتدت الفترة الأخيرة. وفي هذه الحقيقة يكمن السبب الأشدّ تأثيراً في إحداث مشاعر الإحباط الغالبة الآن.

لكن، لئن كان حال الساحة الفلسطينية هو هذا، فإن أحوال الساحات العربية المحيطة لم تنحدر إلى هذا المستوى. فهنا، في هذه الساحات، وُجدت دولٌ ومجتمعات لم تتدمر بناها التحتية فلم تصرّ عاجزةً عن تجديد بناها الفوقية، ولم تنسد آفاق التطور. قد يسوء الحال في أيّ من هذه الدول في وقت أو غيره، وقد تهن وتيرة التطور أو قد تنتكس. إلا أن الطرق لا تنسد وفرص الإستبدال لا تغيض. وأول ما يمكن رصده ونحن نجري تقييماً إجمالياً للحراك الديمقراطي والجهد المضاد له في العالم العربي المحيط، قد يصح إيجازه في النقاط التالية:

النقطة الأولى: حدة الحراك وشدته واتساعه في الدول التي حكمتها أنظمة تميزت بأنها حملت مقداراً أو غيره من سمات العلمانية. وفي مقابل هذا: وهن الحراك الديمقراطي أو غيابه في الدول الأخرى التي تحكمها أنظمة تنسب شرعية وجودها إلى إرادة السماء وتُعلي شأن الشريعة الإسلامية، لا لشيء إلا لتسوغ استبدالها وفسادها وخدمتها للامبرياليين الذين ينهبون ثروات بلدانها وبلدان الآخرين. فما الذي يأذن باشتداد الحراك الديمقراطي على جانب ويبقيه واهناً أو مغيباً على الجانب الآخر؟ سؤال ليس من العسير مقارنة الإجابة السديدة عليه. فالطموح إلى إحلال هيئات ونخب ديمقراطية محل الهيئات والنخب الاستبدادية يجد في ظل الأنظمة ذات السمات العلمانية فرصاً للتعبير عن ذاته أوسع من الفرص المتاحة في ظل الأنظمة التي تحكم باسم السماء وتتسلح بالدين وتتستر به. وهذا يعني أن فرص التطور نحو الديمقراطية تتوفر في المجتمعات التي تتمتع بمقدار من الحداثة أكثر مما تتوفر في المجتمعات المشدودة إلى أزمنةٍ وقيم غابرة. بكلمات أخرى: التطور الديمقراطي مرتبط بالتحديث. ولا يمكن للقوى ولأنظمة الحكم الرجعية أن تكون مع أي ديمقراطية، لا في بلدانها ولا في بلدان الآخرين. الرجعية لا يمكن إلا أن تقف في الصف المناهض لأي ديمقراطية.

يرتبط بهذا وينبثق منه أن أنظمة الحكم المستبدة التي اكتسحتها موجة الحراك الديمقراطي أو كادت تكتسحها، أنظمة تونس ومصر واليمن وليبيا ومثلها النظام السوري، قد حققت في بلدانها مقداراً من التحديث أفرز الوضع الذي جرّاً نخباً ديمقراطية وقطاعات واسعة من الجمهور على التحرك ضد الاستبداد. وفي هذا ما يُفسر التعثر الشديد الذي تواجهه قوى رجعية ركبت موجات الحراك الديمقراطي في هذه البلدان وحاولت الاستئثار بالسلطة دون أن تكف عن سعيها إلى إعادة مجتمعاتها إلى وراء.

النقطة الثانية: جرى الحراك الديمقراطي في كل دولة بمبادرة قوى عصرية، صغيرة أو كبيرة، وحظي في الحالتين باستجابة شعبية عاصفة. وبهذا وذاك، عكس الحراك الديمقراطي الطبيعة الغالبة في مجتمعات الدول التي شهدته، كما عكس عمق الطموح إلى التقدم الذي يحرك هذه المجتمعات. وفي كل بلد، دون استثناء، بادرت القوى الأشدُّ محافظةً أو رجعيةً إلى ركوب الموجة وحرف هذا الحراك عن هدفه. وفي كل بلد، دون استثناء أيضاً، حظيت القوى الرجعية بتأييد مصدرين خارجيين مرتبط أحدهما بالآخر ومكمل لجهده: الولايات المتحدة ولفيفها الإمبريالي، من جهة؛

وأنظمة الحكم العربية الرجعية والقوى التي تسندها، من الجهة الأخرى. وقد تضافر المصدران مع الرجعية المحلية في كل بلد، لتهميش الديمقراطيين الأصحاح، ووأد الحراك الديمقراطي، وتيسير السبل لأعداء الديمقراطية كي يستأثروا بالسلطة، وإحداث حجوم هائلة من الفوضى والدمار في دول الحراك، بحيث تفقد هذه الدول استقرارها وقدرتها على التأثير في محيطها، وبحيث تعجز مجتمعاتها عن مواصلة ثورتها الوطنية الديمقراطية، أي بحيث يتكرر ما حدث مراراً من قبل، منذ أجهضت الدول الامبريالية الثورة العربية الكبرى إبان الحرب العالمية الأولى، حتى إجهاض دور الحركة الوطنية الفلسطينية في محيطها.

النقطة الثالثة: في حالات الحراك كلها، ركّز المبادرون إليه على بنود بعينها وأهملوا سواها. وقد جرى التركيز، خصوصاً، على اثنين من بنود الممارسة الديمقراطية هما: الحق في التمتع بحرية التعبير، والحق في اختيار الحكام عبر صناديق الاقتراع. ابشّرت الديمقراطية في توفير هذين الحقين. فعنى هذا أن أنشط دعاة الحراك ركّزوا على بعض ظواهر الأمور وأغفلوا اللباب. أغفل معظم دعاة الديمقراطية التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية وما إلى هذا من الحقوق التي لا تستقيم الممارسة الديمقراطية دون توفيرها. وبهذا، سهّل هؤلاء الدعاة توسيع ظاهرة اختلاط المواقع التي أسهمت في تشويه الحراك الديمقراطي، وصار من الممكن أن يتصدّر المستبدون الفاسدون المفسدون صفوف العاملين من أجل الديمقراطية. ولم يبق غريباً، بعد، أن يتصدر حكام السعودية وقطر ومن على شاكلتهم العمل الجاري على أقدام وسيقان عديدة لإجهاض الحراك الديمقراطي في بلدان الآخرين والإدعاء في الوقت ذاته أنهم مناصرون لهذا الحراك.

النقطة الرابعة: هي نقطة أخرى أهمل المبادرون إلى الحراك التركيز عليها، سهّلوا عملية اختلاط المواقع. فالديمقراطية التي اقتبس هؤلاء بعض مظاهرها فقط هي الديمقراطية البرجوازية. وهذه الديمقراطية هي ثمرة التطور الرأسمالي الصناعي ومتوجّهته. وفي بلاد مثل بلادنا، حيث قُطم مسار هذا التطور قبل أن يستكمل مداه الكلاسيكي، يتعذر القفز من أنماط الحياة ما قبل الرأسمالية، أو الحياة الرأسمالية الشائثة، إلى أنماط الديمقراطية البرجوازية كما هي متحققة في المجتمعات التي استكملت تطورها الرأسمالي الصناعي. يزيد في تعذّر هذا الإنتقال كونّ الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً، هذه التي بلغت طور الإمبريالية المعولمة، تقف، هي وأتباعها في المنطقة، ضد التطور الديمقراطي، استطراداً لوقفتها الكلاسيكية ضد أن تستكمل بلدان المنطقة تطورها الرأسمالي الصناعي ذاته.

الانتباه لهذه النقطة يعيدنا إلى الحاجة لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية بأبعادها الشاملة، ويظهر مخاطر الدعوة التي تفصل الحاجة إلى تطوير المجتمع عن الحاجة إلى الديمقراطية. والأهم من هذا أن موقف الدول الإمبريالية الثابت في مجافاته لقوى الديمقراطية والتحديث في بلداننا يُدْكَرنا بتعذر تحقيق الديمقراطية الراسخة ما لم يقترن النضال من أجلها بالنضال ضد الهيمنة الإمبريالية والعدوانية الإسرائيلية.

النقطة الخامسة: يُضاف إلى ما تقدم ويتصل به التذكير بوحدة من نتائج العولمة أنشأت واحدة من أخطر سماتها السلبية: تغليب حاجات الطمع في الاستئثار بثروات عالمنا كله وربطها بحاجات الاستئثار بثروة بلد واحد أو منطقة واحدة فيه. وقد استتبع هذا الطمع اشتداد المحاولات الامبريالية الجارية لفرض الهيمنة على العالم بأسره وربط الحاجة لإنجاح هذه المحاولات بالحاجة إلى الهيمنة في بلد واحد. من هنا، تراجع الاهتمام الفعلي بمزاج الجمهور في بلد واحد أو بحاجات هذا الجمهور، وحل محلّه الاهتمام بأن لا يُعرق مزاج أيّ جمهور سعي الإمبريالية إلى تعميم هيمنتها. وفي السياق، بدأ الاهتمام بالديمقراطية يتراخى لصالح تشديد القبضة على مواقع الثروات في كل مكان في العالم. وبإمكان كلّ مفتون بالديمقراطية البرجوازية أن يتأمل في سؤالين: لماذا تتآكل مكتسبات الديمقراطية البرجوازية حتى في أعرق بلدانها؟ وما الذي ستفعله الأنظمة الإمبريالية في بلدانها ذاتها إذا ظهرت في هذه البلدان معارضة تُهدد وجود هذه الأنظمة، ما الذي قد يفعله حكام الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو أيّ بلد من هذا القبيل، لو أن المعارضة في بلدهم قويت وحملت السلاح ووجدت من يعينها من الخارج وأصرت على إسقاط أنظمة هؤلاء الحكام بالعنف المسلح؟

النقطة السادسة: سلم كثيرون عندنا بما رُوّجه المنتصرون في الحرب الباردة حين شاءوا أن يقبروا الفكر الاشتراكي فسَخّفوا الأيديولوجيا كما سَخّفوا منجزات النظم الاشتراكية. وقد طال التسخيف، مما يتصل بموضوع هذه الورقة، مفهوم الديمقراطية الشعبية ومنجزاتها، لحساب التغني بمزايا الديمقراطية البرجوازية ومنجزاتها. وفي هذه الحمأة، غُيِّبَت عن الأنظار عيوب النظام الرأسمالي الكثيرة وعيوب ديمقراطية، وبضمنها العيوب التي تحدّث عنها مفكرو البرجوازية أنفسهم. وفي السياق، تصدى كثيرون لترويج القول بأن الدنيا تبدّلت بعد انهيار السلطات الاشتراكية في دول شرق أوروبا وتفكيك الاتحاد السوفياتي. وعاب هؤلاء، خصوصا أولئك منهم الذين من عندنا، على

أمثالي أنهم ما يزالون يقيمون وزنا لقوانين العلوم الإنسانية، وعدّ هؤلاء في العيوب الاستمرارَ في استخدام مصطلحات هذه العلوم. لكن من حق رابع جولة في صراع مديد أن يلغي منجزات الفكر والعلم البشريين حين لا تلائم أطماعه، أو لأن من واجبنا أن نجاري المنتصر في هذا حتى لو كانت مجاراتنا إيّاه فتاكة بنا !

النقطة السابعة: كانت حصّة الشعب الفلسطيني من سلبيات الحالة التي أعقبت انتصار الإمبرياليين في الحرب الباردة باهظة. ومثّل إتفاق أوسلو وعقابيله المتتابعة أخطر ما حلّ بالفلسطينيين في هذا السياق. لقد تنبأ أحد كبار عرّابي الاتفاق الفلسطينيين بأن الإتفاق الذي دفع هو دفعاً مثابراً نحو إبرامه قد يُفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة كما قد يفضي إلى كارثة، وجعل فرصة تحقق هذا الاحتمال وفرصة تحقق ذلك الاحتمال متساويتين. وها هي ذي عشرون سنة انقضى، دون أن تأتي الدولة المستقلة، ودون أن تتوفر القناعة بأنها على الأبواب، ودون أن يتوهم أحد بأنها ستقوم، إن قامت، على الأرض التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ كلها، وبالتأكيد دون أن يتوهم أحد بأنها ستكون حقاً مستقلة، وكذلك دون أن يتوقف أطراد الكوارث.

الفلسطينيون في البرزخ الخطر

في هذا العام، يبدأ العقد الثالث للمسار الفلسطيني الذي يتحكم فيه عملياً اتفاق أوسلو وعقابليه المتواترة منذ عشرين سنة. فكيف يمكن أن نصف وضعنا الفلسطيني كما يتجسّد في الدوائر الثلاث: الذاتية والإقليمية والعالمية، خصوصاً مع احتدام الصراعات التي اقترنت بالموجة الجديدة من موجات الحراك الديمقراطي العربي، ومع احتدام الصراع العالمي على المنطقة. الوصف الصحيح للوضع الفلسطيني مهمٌ جداً، لأنه يشكل المفتاح اللازم لتقضي تأثيرات الحراك الديمقراطي المحيط على هذا الوضع في حاضره ومستقبله.

أولاً: في الدائرة الذاتية: أتمّ أعداء الشعب الفلسطيني تشكيل الموقف الذي حُشر فيه الفلسطينيون بعد اوسلو. في هذا الموقف، صار الشعب الفلسطيني معرضاً للخسارة إن لان وإن تشدّد، إن اعتدل وإن تطرف، إن ثار وإن استكان، إن مارس الكفاح المسلح وإن نبذه، إن فاوض وإن كفّ عن التفاوض، إن تشبث باتفاق أوسلو وإن تخلى عنه، إن استبقى السلطة التي نشأت بموجب الاتفاق

وإن ألقاها. إنها الحلقة التي وضعت ما بقي من الحركة الوطنية الفلسطينية التي جلبت أوصلو في طوق مقفل يصعب الفكك منه.

ثانيا- في الدائرة الإقليمية: نشأ وضع مفتوح على احتمالات شتى ليس بينها مما يتصل بالشأن الفلسطيني احتمالاً واحد واعد يمكن أن يتحقق في وقت قصير. إسرائيل غارقة في أزمات كثيرة خاصة بها تدفعها نحو مزيد من العدوانية ، فضلاً عن حصتها من الأزمة العامة للرأسمالية. لكن الدول الإمبريالية التي تستفيد من سياسة إسرائيل العدوانية تققطع مالمّ وحوائح كثيرة، حتى مما تحتاج هي إليه لتلبية حاجات شعوبها، وتمنحها لإسرائيل لكي تقلص خسائر هذه الدولة التي تخدمها بكفاءة منقطعة النظر. وبهذا، كما بغيره، ستظل إسرائيل متفوقة في القوة متعددة الوجه إلى أمد طويل. والدول العربية المحيطة يضطرم داخل كلّ منها صراعٌ شديد. طرفا هذا الصراع حراكٌ ديمقراطي في جوهره حدائي في تطلعات مطلّقة، وذلك على طرف؛ وحراكٌ مضاد، رجعي في جوهره وفي تطلعات القائمين به، وذلك على الطرف الأخر. وكل الدلائل تُشير إلى أن هذا الصراع سوف ينجلي في نهاية المطاف عن منجزات إيجابية ، لكن هذا لن يتحقق في وقت قصير. أما الماثلة أمام الأعين الآن فهي العقابيل السلبية لهذا الصراع: الفوضى، وتبديد الطاقات والموارد ، والدمار ، وتوقف المجرى العادي للحياة، وشلالات الدماء، وكل ما هو من هذا القبيل الخطير.

الحراك الديمقراطي ذاته يستفزُّ حراكاً مضاداً، شتاء عند من يؤثرون وصف الربيع، أو ثورة مضادة عند من سمّوا الحراك الديمقراطي ثورة. وبهذا الحراك المضاد والتأييد الذي يردفه من خارج المنطقة، يحتدم الصراع، داخل كل بلد وعلى الصعيد الإقليمي كلّه. ولئن أمكن الأمل بأن ينجلي الصراع المحتدم هذا عن نتائج إيجابية، فإن هذه النتائج هي الأخرى لن تظهر في وقت قصير، بالرغم من غلبة الاعتقاد بأنها آتية، لا محالة. أما الماثلة أمام الأعين الآن فهي النتائج السلبية.

وفي الدائرة ذاتها، توجد، أيضاً، دولتان غير عربيتين، والدولتان كلتاهما منهمكتان في الصراع: إيران التي تقف في الصف المناوئ للإمبريالية والأنظمة التابعة لها مثلما هي مناوئة، خصوصاً، لإسرائيل، من جهة؛ وتركيا عضو حلف الأطلسي وأحد أذرعه المندوبة لمواجهة مناوئيه العرب وغير العرب، والتي يحكمها منذ عشر سنوات حزبٌ إسلامي له معظم السمات التي لقوى الحراك المضاد وأنظمتها في دنيا العرب، من الجهة الأخرى.

ثالثاً: في الدائرة العالمية: يتشكل على امتداد هذه الدائرة وضعٌ يُعاد فيه تبلورُ كتل القوة ومحاورها

وأحلافها، في نحو يؤدي إلى تجاوز أحادية المحور الأمريكي التي برزت عشية انتهاء الحرب الباردة. هنا، يُظهر التطور الجاري ميلاً إلى تناقضٍ نسبي في قوة الولايات المتحدة ومحورها، لحساب زيادة، نسبية هي الأخرى، في قوة معسكر منافس تنصده الصين وروسيا والهند ويجتذب دولاً عديدة أخرى. وإذا كان هذا الميل ما يزال بطيئاً، وإذا كان المحور الأمريكي ما يزال هو الأقوى، فما من شيء يمنع أن يطرد التحول النسبي فيفضي إلى تحول نوعي غير مُواتٍ للعدوانية الأمريكية. كما أنه ما من شيء يمنع أن تتم بلورة نظام دولي جديد تتوازن فيه القوى ويفقد فيه المحور الأمريكي قدرته على العربة. أما المؤكد فهو أن الوصول إلى هذا التوازن، الذي سيطفء في السياق قدرة إسرائيل على العربة، لن يُستكمل في وقت قصير، حتى مع غلبة الاعتقاد بأنه سوف يُستكمل.

نحن، بنى فلسطين، واقعون، إذًا، في وضع ذاتي تجمد وتهراً. إلا أن هذا الوضع غير المسعف محاطٌ بوضعين، إقليميّ وعالمي، يحمل كل واحد منهما وعوداً بتحقيق منجزات مسعفة. وهذه وعود إن كانت مؤجلة التحقق لسنوات، فهناك، منذ الآن، ما يسوغ الاعتقاد بأنها سوف تتحقق لا محالة. وخلاصة الوعود هي هذه: لن تظل منطقتنا إلى الأبد أسيرة العدوانيتين الإسرائيلية والأميركية؛ ولن يدوم انفراد الولايات المتحدة ولفيفها في الهيمنة على العالم.

هو، إذًا، هذا البرزخ الممتد جغرافياً على امتداد عالمنا الأرضي، والممتد زمنياً على امتداد المرحلة التي بدأت بانهيار السلطات الإشتراكية في دول أوروبا وتفكك الاتحاد السوفياتي. وهي المرحلة التي يُتوقع أن تتوج باكتمال تشكل نظام دولي جديد، آخذ الان في التشكّل، وتبلور توازن دولي يجد فيه المناوئون للعدوانيتين الأمريكية والإسرائيلية ما يستندون إليه وما يوفر لهم الأمن والأمان. هو برزخ خطير هذا الذي قد يستمر لأكثر من عقد، وقد يستمر، ربما، لعقدين تستعيد بعدهما القوى التقدمية زمام المبادرة الذي أفلت من يدها.

ما الذي يمكن عمله

لقد حُرّم الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية أكثر وأطول مما حرم من ممارسة هذه الحقوق أيّ شعب آخر في التاريخ الحديث. وأخشى ما قد يخشاه الراغب في أن يستعيد هذا الشعب حقوقه هو أن يطرد تردي حاله الذاتي ويستفحل عجز حركته الوطنية عن النهوض وتلاشي قدرتها

على البقاء فعالة داخل الصورة العامة. فباطراد هذا الترددي، ستبلغ النكبة الفلسطينية تمامها. وحين تتوالى المنجزات الإيجابية، الإقليمية والعالمية، كما هو متوقع، يُخشى أن لا يكون قد بقي على أرض الواقع حضوراً فلسطيني وطني قادر على الاستفادة من هذه المنجزات.

لدينا في التاريخ الفلسطيني ما يُذكر بهذا الذي نخشاه. فالانتصار الحاسم على الفاشية في الحرب العالمية الثانية أنشأ الوضع الذي أطلق موجة تحرر البلدان المستعمرة من الاحتلال الأجنبي وفتح أمامها سبل التطور والتقدم. وقد استفادت البلدان العربية الكثيرة، هذه التي كانت كلُّها تقريباً خاضعة لاحتلالات أجنبية، من هذه الموجة، إلا فلسطين. فهنا، في البلد الذي أبتلي بالاستعمار المزدوج، البريطاني الكلاسيكي والصهيوني الاستيطاني الإحلالي، استفاد الصهيونيون من الموجة فأنشأوا دولتهم، أما الفلسطينيون فحلَّت بهم النكبة التي تلاحقهم امتدادتها حتى يوم الناس هذا. ومن المؤكد أن لهذه النتيجة أسباباً كثيرة. لكن، من المؤكد أيضاً أن سياسة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي وضعت هذه الحركة في تعارض مع سياق تطور البشرية آنذاك، قد شكلت واحداً من الأسباب التي سهلت وقوع النكبة. فما الذي يمكن أن يحدث فيما الوضع الفلسطيني الذاتي القائم الآن قد صار أسوأ من الوضع الذي سهَّل وقوع النكبة؟

السؤال ذاته تُمكن صياغته بكلمات أوضح: ما الذي يمكن أن يحدث إذا أسهم ما بقي من قيادة ما بقي من الحركة الوطنية الفلسطينية في تكرار ما قادت إليه سياسة سالفتها، هل يمكن أن نتوقع ما هو أقل من اكتمال النكبة؟ وهذا السؤال يستدعي السؤال الأشد إلحاحاً والأكثر أهمية: ما الذي يمكن عمله، مما ينبغي أن يُعمل، لتجنُّب هذا المصير؟ وأول ما يرد في معرض الإجابة هو تحديد مجالات العمل الممكن المطلوب وهدفه، كي يتم عبور البرزخ الخطير دون أن تخسر الحركة الوطنية الفلسطينية حضورها خسارةً كلية. بديهي، حين يتعلق الأمر بتحديد مجالات العمل، أن يشمل التحديد الدوائر الثلاث الذاتية والإقليمية والدولية. وبديهي أيضاً أن العمل سيتركز، أكثر ما يتركز، على تهيئة الساحة الذاتية لتمثل الأوضاع الراهنة والاستفادة من التطورات القادمة. أما الهدف، فما أكثر ما يمكن رسمه من أهداف، لكن ما أقل الإمكانيات اللازمة للوصول إلى أي منها! وعندي أن هدف الأهداف ينبغي أن يتجسّد في الحرص على البقاء في الصورة، مقاومة التلاشي والإبادة السياسية، أو، بالصياغة التي لا أمل من تكرار الدعوة إلى تبنيها: تخفيف الكوارث، من الآن وإلى أن يحين الأوان وتتوفر الإمكانيات اللازمة لرسم أهداف انتصارية. إن اللغة الانتصارية التي قد

يستخدمها إعلام القيادة أو قد تنطوى عليها اتهامات المعارضين لن تجدي نفعاً، ولن تُفضي إلا إلى تعميم مزيد من الأوهام.

مشقة العمل في الدائرة الذاتية يُجسدها العاملان اللذان تكرر التحذير من خطريهما: اهتراء النخب القديمة؛ والإفتقار إلى البنى التحتية التي تأذن بإنتاج نخب جديدة معافاة. والمهمة ضخمة، فضلاً عن أنها شاقة، والوسائل المتاحة لإنجازها شحيحة. وهذا هو ما يُفسّر شيوع مشاعر اليأس بين من ندبوا أنفسهم لتحقيق أهداف جلييلة ثم وجدوا أنفسهم عاجزين عن تحقيقها. غير أن ما يحمل إلى اليأس لا يشكل بالضرورة رخصةً للعودة عن كل عمل. فاليأس مطالب، هو الآخر، بأن يكافح ويضعف الجهد لتخفيف أذى يأسه. وبالرغم من كل ما حل بها، ما تزال في الساحة الفلسطينية جُذى متقددة ونقاط ضوء مشعة. قليلة؟ نعم، متفرقة؟ هي كذلك في أغلب الحالات، لكنها موجودة، والمطلوب هو الحفاظ على وجودها، والعمل على وصلها بعضها ببعض. وتحقيق هذين المطلوبين لا يندرج في قائمة المعجزات.

إذا وافقنا على هذا الوصف للساحة الفلسطينية، فإن بنود العمل المطلوب تتحدد من تلقاء ذاتها. وهذه هي البنود التي تحدد بنود السياسة المطلوب اتباعها من أجل اجتياز البرزخ الخطير واستبقاء شيء ما في الساحة قادراً على الإستفادة من إيجابيات المحيطين العربي والعالمي. وأول المطلوب وأهمه وأشدّه إلحاحاً يتجسد في العمل للاحتفاظ بما بقي من التمثيل الفلسطيني الموحد الذي تجسده م.ت.ف. واجتذاب الأطراف الفلسطينية المجافية للمنظمة كي تنضم إلى الحظيرة الجامعة. الحرص على وحدة التمثيل لا ينطلق من الحاجة إلى إعادة اللحمة بين قطاع غزة والضفة، فقط، بل يستند أيضاً إلى حاجة أعم وأعمق لإعادة اللحمة التي أوهنها اتفاق أوسلو بين المقيمين في الوطن وبين الموزعين على بلدان الشتات. لقد كان الانقسام من أخطر عقابيل أوسلو، ومثله كان توهين اللحمة بين الداخل وبين الشتات، اللحمة التي كانت انتفاضة ١٩٨٧ - ١٩٩٣ قد متنتها. وما دام أن كثيرين يدركون خطر هاتين الظاهرتين، فليس متعذراً أن يتصدى هؤلاء لمنع اتساع الرتوق وتقطيب ما يمكن تقطيعه منها، إلى أن يتم اجتياز البرزخ وينفتح الأمل بتحقيق النهوض الشامل.

وفي اليقين أن تحقق هذا الهدف، أو حتى مجرد الاحتفاظ بالتوجه نحوه، يتطلبان إعادة الاعتبار لهيئات م.ت.ف. ومؤسساتها، كما يتطلبان الإخلاص في العمل على اجتذاب الأطراف المجافية إلى الحظيرة. إعادة الاعتبار والإخلاص، هذان، يوجبان تحديد الهامش المشترك. وإلى هذا، وعلى الدرجة

ذاتها من الأهمية، مطلوبةً عصرنةُ النظام الأساسي للمنظمة. ولكي يكتمل نفعُ العصرنة، مطلوبٌ التخلي عن نظام الكوتا، نظام التحديد المسبق لحصص فئات المنظمة في هيئاتها ومؤسساتها، وإحلال نظام الإختيار الحرّ محلّه. ومراعاة حال الساحة الفلسطينية، خصوصاً حال الشتات، يمكن للاختيار المتحرر من أسر الكوتا أن يتم بالانتخاب كلما وحيثما أمكن إجراء انتخابات، كما يمكن أن يتم بالتوافق كلما وحيثما تعذر إجراء انتخابات. وسيكون من المفيد أن تؤخذ نتائج الانتخاب هادياً يُستعان به في الاختيار الذي يصوغه التوافق. والأكيد أن ارتهان تجديد هيئات م.ت.ف. لتوفر الظرف الذي يبيح إجراء انتخابات في كل مكان ليس سوى تهزّب مفضوح من أداء هذا الاستحقاق الذي لا بد منه.

بدون إعادة اللحمة، بشقيها، وبدون تجديد هيئات م.ت.ف. وعصرنة ميثاقها ونظامها الأساسي، سيظل دور الشعب الفلسطيني في الحراك العربي الديمقراطي والصراع المحتدم معه وضده محدوداً، ضئيلاً إن شئنا وصفه بدقة، وستظل فرص الإستفادة من منجزات الحراك العربي ضئيلة هي الأخرى، أو حتى معدومة. أما السلبيات التي تقتزن بالصراع المحتدم فما أكثر الأذى الذي سيغال الفلسطينيون منها!

بحركة وطنية يجمعُ أطرافها هامشٌ مشترك متفق عليه، ومنظمة تحرير فعالة ممثلة حقاً للجمهور بأطيافه المتعددة، قد يفتح الأمل بصياغة سياسة فلسطينية صائبة، أي سياسة تجنّب الشعب الفلسطيني معاناة مزيد من الكوارث، وتُبقي هذا الشعب على خط الكفاح الوطني في البرزخ الخطير الذي تعبره البشرية. وهذه هي السياسة اللازمة لكي ينتقل الشعب الفلسطيني إلى الطرف الآخر من البرزخ وهو محتفظ بما يهيؤه للاستفادة من المنجزات القادمة. وبهذه السياسة، بها وحدها، يستطيع الشعب الفلسطيني أن يسهم بدور فعال في رقد الحراك العربي الديمقراطي بالقدرات والخبرات الفلسطينية القديمة المتميزة في هذا المجال، كما يستطيع المساهمة في إلحاق الهزيمة بأعداء الديمقراطية. وبهذا وذاك، يستطيع هذا الشعب أن يُكَبّر حصته من المنجزات المتوقعة.

أهم بنود السياسة المطلوبة هو البند الذي يحدد طبيعة المرحلة والجهة التي سيصطَفُ الشعب الفلسطيني مع أطرافها. أما طبيعة المرحلة فقد حددها طبيعة الوضع، خصوصاً بعد أن اتضحت خطورة الوهم بشأن المزج بين مرحلتي التحرر من الإحتلال وبناء الدولة. فهي، إذاً، مرحلة التحرر

الوطني الذي لم يُجز. وأما جهة الاصطفاف فتحددها طبيعة المرحلة، كما تحددها الملابس كافة المتصلة بالقضية الفلسطينية ومساائل الصراع المديد مع الصهيونية ودولتها إسرائيل والدول الإمبريالية المساندة لهما والمستفيدة من سياستهما. وحين تقف الولايات المتحدة ولفيفها الإمبريالي جنباً إلى جنب مع إسرائيل فتحول دون تمتع الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير بحرية، يصير من المدهش ، بمقدار ما يمكن للخطأ الفادح أن يثير الدهشة، أن تُماليء قيادة م.ت.ف. حماة إسرائيل وأتباعهم العرب وأن تجافي في الوقت ذاته الأنظمة والقوى العربية وغير العربية التي تناوى هؤلاء الحماة.

بكلمات أوضح: مطلوب من قيادة الشعب الفلسطيني، بما هي قيادة حركة تحرره الوطني، أن تُعامل أعداء تحرر شعبها بوصفهم أعداء لن يجديها أن تسترضيهم. ومطلوب من هذه القيادة أن تُعامل أتباع هؤلاء بما هم أتباع لا تجوز ممالأتهم. والمطلوب الأهم هو أن تُعامل القيادة الوطنية مناوئ الأعداء بما هم حلفاء خندق واحد لا تجوز مجافاتهم .

بكلمات أخرى أوضح، وبما يتصل بموضوع هذه الورقة: الحراك الديمقراطي العربي لا تجابهه أو تعاديه أنظمة الحكم التي يستهدفها، وحدها، بل يجابهه ويعاديه ويتكفل ضده تحالف عريض تصدره الدول الإمبريالية وأتباعها من الأنظمة والقوى العربية الرجعية ومعهم إسرائيل. وفي رأيي أن محاولات القيادة الفلسطينية استرضاء الدول الإمبريالية وممالأة أتباعها العرب ليست تغميساً خارج الطبق بل تغميساً في طبق طعامه مسموم. إن الوقوف في صف أعداء الديمقراطية المخادعين، الذين هم أعداء تطور بلداننا وشعبنا، خطير، وهو أشد خطراً من الوقوف مع أنظمة الاستبداد التي استهدفها الحراك الديمقراطي حتى الآن .

ولا بأس في تكرار القول دون ملل: إن الحل العادل والممكن للقضية الفلسطينية هو الحل الذي يصون وجود الشعب الفلسطيني ويمكّنه من التمتع بحقوقه الوطنية كما صاغتها الشرعية الدولية في ظل التوازن الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بين القطبين الإمبريالي والإشراكي. وهذا حل لن يتحقق ما دامت الإمبريالية هي المهيمنة عالمياً. وهو حل لن يتحقق في أي حال من الأحوال إلا باتباع أصحابه سياسة متصادمة مع هذه الإمبريالية. وكل حكي على حل خارج هذا السياق لن يكون، وذلك في أحسن حالاته، سوى رغو كلام. وعلى هذا فإن م.ت.ف. قد تصير أي شيء، وقد تصير حتى لا شيء، لكنها لن تظل حركة تحرر وطني ولن توقف حلول الكوارث بشعبها ما لم تصطّف مع

القوى الإقليمية والعالمية، الشعبية والرسمية، التي تتصدى لمقاومة شرور العوامة الإمبريالية. ولن يُفلح الفلسطينيون، أيّ فلسطينيين، ما لم يربطوا العمل الوطني بالمجرى التقدمي لتطور البشرية، المجرى الذي يُجابه أشكال الإستبداد والظلم والهيمنة والتسلط ونهب ثروات الشعوب وتوهين قوة أوطانها، كلّها.

أفليس هذا طريقاً طويلاً؟ بلى إنه طويل، بل إنه طويل جداً، وإن السير عليه شاقّ، لكنه الطريق الوحيد المائل في مجال الرؤية، وهو، على كل حال، أفضل من الطرق التي لا تُفضي إلا إلى الضياع وتبديد قوة الشعب دون طائل.